جامعة القاهرة
كليــة الحقوق

النظرية العامة لجرائم الاعتداء على البيئة
دراسة مقارنة بين القانون الجنائى والفقه الإسلامى

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

إعداد

أحمد محمد عبد العاطى محمد

المستشار بهيئة قضايا الدولة

لجنة الحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ محمود محمد سليمان كبيش (مشرفًا ورئيسًا)
أستاذ القانون الجنائى وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة

المستشار الدكتور/ عبد المجيد محمود عبد المجيد (عضوًا)
رئيس الاستئناف ، رئيس المكتب الفنى لمحكمة استئناف القاهرة – النائب العام السابق

الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز رمضان سمك (عضوًا)
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب عوضين المغربى (مشرفًا وعضوًا)
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية الأسبق

٢٠١٤م ـ ١٤٣٥هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾

صدق الله العظيم

[الآية ٤١ من سورة الروم]

أساتذتى الأجلاء ، إخوتى الفضلاء :

أودُّ أن أذكر هنا ما قاله العلامة عماد الأصفهانى ، فهو يدل على عجز الإنسان مهما بحث واستقصى ، حيث قال رحمه الله :

« إنى رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابًا فى يومه إلَّا قال فى غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زِيد كذا لكان يستحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

(عماد الأصفهانى)

إهــداء

إلى سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ وآل بيته الطيبين الطاهرين .

وإلى خلفائه الراشدين المهديين .

وإلى أتباعه الأخيار وأنصاره الأمجاد .

ثم إلى والدَىَّ اللذَين كانا سببًا فى وجودى ، واللذَين سهرا من أجل راحتى وعملا من أجل إسعادى .

وإلى أساتذتي الكرام الذين أولونى عنايتهم وأتعبوا أنفسهم من أجل إسداء النصح وغرس الثمرات .

وإلى زوجتى التى تشاركنى حياتى وشاركتنى معاناة بحثى .

وإلى ابنى محمد وابنتى نور الهدى اللذَين أضاءا ببسمتهما سبيل خطاى .

إلى هؤلاء جميعًا أهدى هذا العمل اعترافًا منى بالجميل لهم ، ضارعًا إلى الله تعالى أن يجعلهم مع النبيين والصّدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا .

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذَىَّ الفاضلين، الأستاذ الدكتور/ محمود محمد سليمان كبيش، والأستاذ الدكتور/ محمد نجيب عوضين المغربى، اللذَين تفضلا بقبول الإشراف على هذه الرسالة رغم كثرة مشاغلهما، وبسطا لى يد العون والمساعدة عن رضا وطيب نفس، ولم يبخلا علىّ بتوجيه مفيد أو بنصيحة تلزمنى طريق الصواب أو بإرشاد كنت بحاجة إليه، فجزاهما الله عنّى وعن طلاب العلم خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذَىَّ الجليلين، الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز رمضان سمك، والمستشار الدكتور/ عبد المجيد محمود عبد المجيد، اللذَين شرّفانى بقبول الاشتراك فى عضوية لجنة الحكم على هذه الرسالة، وكان لنصائحهما وتوجيهاتهما أبلغ الأثر فى إثرائها.

وأخيرًا شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى إعداد هذه الرسالة وإخراجها إلى النور.

والله ولى التوفيق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد النبى الكريم ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وعمل بشريعته ، وبعد :

فهذه مقدمة أستهل بها رسالتى ، وهى كما ذكرت بعنوان : النظرية العامة لجرائم الاعتداء على البيئة « دراسة مقارنة بين القانون الجنائى والفقه الإسلامى » ، وسيكون كلامى فى هذه المقدمة عن موضوع الرسالة وأهميته والمشكلات التى يثيرها ونطاق الرسالة والمنهج الذى اتبعته فيها والخطة التى تقوم عليها ، وذلك على النحو التالى :

أولًا : موضوع الرسالة وأهميته :

أنعم الله سبحانه وتعالى على الإنسان ببيئة عامرة بالموارد الطبيعية ، وأمره أن يستغلها على النحو الذى يحقق الأهداف المرجوة منها دون ضرر أو ضرار ، إلَّا أن الإنسان أطلق لنفسه العنان فى استغلال بيئته حتى أفسدها وأخل بتوازنها الطبيعى . وقد ساعد على ذلك التقدم الصناعى والتوسع الهائل فى استخدام مصادر الطاقة المختلفة وانتشار وسائل المواصلات ، وغير ذلك من طرق وأدوات ومنتجات الحضارة الصناعية المعاصرة .

لذلك فقد بات من الضرورى أن يتدخل القانون بقواعده الملزمة لحماية البيئة من الاعتداءات الواقعة عليها . ورغم تعدد فروع القانون وأهميتها جميعًا ، إلَّا أنه قد برز دور القانون الجنائى فى توفير الحماية الفعّالة للبيئة ؛ نظرًا لما يتمتع به من سلطة الإكراه والقسر وما يتضمنه من عقوبات وتدابير رادعة . ولذا أصدر المشرع المصرى العديد من القوانين الجنائية التى تكفل تحقيق تلك الحماية ، وكان آخرها قانون البيئة رقم ٤ لسنة

١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، والذى سأتناوله فى هذه الرسالة بالشرح والتحليل إن شاء الله تعالى .

ولقد سبقت الشريعة الإسلامية كافة النظم والقوانين الوضعية فى الدعوة إلى حماية البيئة ، إذ يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[١] ، ويقول تعالى : ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾[٢] ، ويقول جلّ فى علاه : ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[٣] .

وقد اعتبر بعض الفقهاء المعاصرين[٤] ـ وبحق ـ أن حماية البيئة تدخل فى الضرورات الخمس : الدين والنفس والنسل والعقل والمال .

فحماية البيئة تدخل فى المحافظة على الدين ؛ لأن الاعتداء عليها ينافى مبادئ وأحكام الدين ، ويناقض مهمة الإنسان فى الأرض ، ويخالف ما أمر الله تعالى به الإنسان تجاه المخلوقات من حوله .

وتدخل فى المحافظة على النفس ؛ لأن إفساد البيئة وتلويثها يهدد حياة الإنسان ، وكلما استمر التعدى على البيئة ، ازداد الخطر على حياته يومًا بعد يوم . والإسلام حريص على حياة الإنسان ، ويعتبر قتل النفس التى حرّم الله إلّا بالحق أكبر الجرائم بعد الشرك بالله تعالى .

وتدخل فى المحافظة على النسل ؛ لأن الاعتداء على البيئة يهدد الأجيال القادمة ،

---

(١) سورة البقرة ، آية ٦٠؛ سورة الأعراف ، آية ٧٤؛ سورة هود ، آية ٨٥؛ سورة الشعراء ، آية ١٨٣؛ سورة العنكبوت ، آية ٣٦.

(٢) سورة الأعراف ، الآيتان ٥٦، ٨٥.

(٣) سورة القصص ، آية ٧٧.

(٤) د/يوسف القرضاوى ، رعاية البيئة فى شريعة الإسلام ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١، ص٤٤ وما بعدها .

فهو يستنزف موارد البيئة التى هى من حقهم ، ويورثهم آفات لا يملكون لها دفعًا ، ويلحق بهم أشد وأبلغ الضرر .

وتدخل فى المحافظة على العقل ؛ لأن حماية البيئة تقتضى المحافظة على الإنسان بكيانه كله ، الجسدى والعقلى والنفسى . ولا معنى للمحافظة على الإنسان إن لم نحافظ على عقله الذى ميزه الله به عن كثير من المخلوقات .

وتدخل فى المحافظة على المال ؛ لأن حماية البيئة توجب علينا أن نحافظ على المال بكل أجناسه وأنواعه ، نحافظ عليه فلا نتلفه بالسفه ، ولا نسرف فى استخدامه فنضيعه قبل الأوان ، ولا نهمل فى تنميته فنعرضه للهلاك .

ومن جملة ما سبق ، تظهر أهمية موضوع الرسالة فى أنه يسلط الضوء على الدور الذى تقوم به الشريعة الإسلامية والدور الذى يقوم به القانون الجنائى فى حماية البيئة والمحافظة عليها .

ثانيًا : المشكلات التى يثيرها موضوع الرسالة :

يثير موضوع الرسالة العديد من المشكلات ، أهمها :

١ ـ قد يقع الضرر الناتج عن أفعال الاعتداء على البيئة فى زمان ومكان مختلفين عن الزمان والمكان اللذَين وقعت فيهما هذه الأفعال ، وهو ما يثير صعوبات بالغة تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على الواقعة الإجرامية ، وتحديد المحكمة المختصة مكانيًّا بنظر الدعوى الناشئة عن هذه الواقعة .

٢ ـ لا تقع جرائم الاعتداء على البيئة من الأفراد فحسب ، بل تقع كذلك من الأشخاص الاعتبارية ، حيث اتسعت دائرة نشاطها فى العصر الحديث وتعاظم دورها فى الحياة الصناعية والاقتصادية . وقد أدى هذا إلى ظهور مشكلة مساءلة الأشخاص الاعتبارية جنائيًّا ، والتى أثارت جدلًا فقهيًّا واسعًا بين المؤيدين لهذه المسئولية والمنكرين

لها ، كما سأبين فيما بعد .

٣ ـ يصعب تحديد المسئول عن جرائم الاعتداء على البيئة فى أغلب الأحيان ، حيث إن هذه الجرائم تقع غالبًا باشتراك عدة أسباب قد لا يربط بينها رابط ، فمثلًا تلوث المياه قد يكون بسبب مخلفات المصانع أو مخلفات الصرف الصحى أو مخلفات وسائل النقل البحرى ، وكذلك تلوث الهواء قد يكون بسبب الأدخنة المنبعثة من المصانع أو الأدخنة الناتجة من وسائل النقل والمواصلات .

ثالثًا : نطاق الرسالة :

لجرائم الاعتداء على البيئة فى القانون الجنائى جانبان أحدهما موضوعى والآخر إجرائى . فأما الجانب الموضوعى فهو يتعلق بأركان جرائم الاعتداء على البيئة والعقوبات المقررة لها والظروف المشددة للعقاب والظروف المخففة له وأسباب إباحة هذه الجرائم وموانع المسئولية عنها وموانع العقاب عليها .

وينقسم الجانب الموضوعى إلى قسمين : الأول هو القسم العام ، والثانى هو القسم الخاص . ويتناول القسم العام بيان الأحكام العامة لجرائم الاعتداء على البيئة ، أى الأحكام التى تنطبق على كافة هذه الجرائم أيًّا كان نوعها . أما القسم الخاص فهو عبارة عن قائمة بالجرائم المعاقب عليها فى القوانين البيئية المختلفة ، وتتضمن هذه القائمة تحديدًا للأركان الخاصة بكل جريمة على حدة وما قد يلحق بها من أوصاف مختلفة والعقوبة المقررة لكل جريمة .

وأما الجانب الإجرائى فهو يتعلق بإجراءات التحقيق مع المتهمين ، وإجراءات تحريك الدعوى الجنائية والسير فيها حتى إصدار حكم باتٍّ بشأنها ، وأخيرًا إجراءات تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

ولقد رأيت أن المجال لا يتسع فى هذه الرسالة لدراسة الجانب الموضوعى (بقسميه العام والخاص) والجانب الإجرائى ، ولذا آثرت أن أقتصر على القسم العام من الجانب

الموضوعى حتى أستطيع أن أوفّيه حقه من البحث والدراسة .

رابعًا : منهج الرسالة :

يراد بالمنهج فى مجال البحث العلمى : مجموعة الخطوات التى يجب اتباعها للوصول إلى هدف محدد . وسأتَّبع فى هذه الرسالة المنهج التحليلى المقارن ، حيث سأقوم بدراسة النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة والاتجاه الفقهى بصددها وأحكام القضاء التى تناولَتْها ، ثم أقوم بمقارنة ذلك بما جاء فى الفقه الإسلامى ؛ للوصول إلى أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون الجنائى والفقه الإسلامى فى هذا الشأن .

خامسًا : خطة الرسالة :

تتكون خطة الرسالة من فصل تمهيدى وخمسة أبواب وخاتمة ، وذلك على النحو التالى :

فصل تمهيدى : بيان مفردات عنوان الرسالة .

وفيه خمسة مباحث :

الأول : مفهوم النظرية .

الثانى : تعريف الجريمة .

الثالث : تعريف البيئة .

الرابع : ماهية القانون الجنائى .

الخامس : ماهية الفقه الإسلامى .

الباب الأول : مبدأ شرعية جرائم الاعتداء على البيئة وشرعية العقاب عليها .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : مبدأ شرعية جرائم الاعتداء على البيئة وشرعية العقاب عليها فى القانون الجنائى .

وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : التجريم بمقتضى قانون العقوبات .

الثانى : التجريم بمقتضى تشريعات خاصة .

الثالث : التجريم بمقتضى قانون البيئة .

الفصل الثانى : مبدأ شرعية جرائم الاعتداء على البيئة وشرعية العقاب عليها فى الفقه الإسلامى .

وفيه مبحثان :

الأول : أساس مبدأ الشرعية فى الفقه الإسلامى .

الثانى : تطبيق مبدأ الشرعية فى الفقه الإسلامى .

الباب الثانى : ركنا جريمة الاعتداء على البيئة .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : الركن المادى لجريمة الاعتداء على البيئة .

وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : السلوك الإجرامى « النشاط المادى » .

الثانى : النتيجة الإجرامية .

الثالث : علاقة السببيَّة .

الفصل الثانى : الركن المعنوى لجريمة الاعتداء على البيئة .

وفيه مبحثان :

الأول : الركن المعنوى لجريمة الاعتداء على البيئة فى القانون الجنائى .

الثانى : الركن المعنوى لجريمة الاعتداء على البيئة فى الفقه الإسلامى .

الباب الثالث : أسباب إباحة جرائم الاعتداء على البيئة .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : أسباب إباحة جرائم الاعتداء على البيئة فى القانون الجنائى .

الفصل الثانى : أسباب إباحة جرائم الاعتداء على البيئة فى الفقه الإسلامى .

الباب الرابع : المسئولية الجنائية عن جرائم الاعتداء على البيئة .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المسئولية الجنائية عن جرائم الاعتداء على البيئة فى القانون الجنائى .

وفيه مبحثان :

الأول : المسئول جنائيًا عن جرائم الاعتداء على البيئة .

الثانى : موانع المسئولية الجنائية عن جرائم الاعتداء على البيئة .

الفصل الثانى : المسئولية الجنائية عن جرائم الاعتداء على البيئة فى الفقه الإسلامى .

وفيه خمسة مباحث :

الأول : مفهوم المسئولية الجنائية فى الفقه الإسلامى .

الثانى : أركان المسئولية الجنائية فى الفقه الإسلامى .

الثالث : محل المسئولية الجنائية فى الفقه الإسلامى .

الرابع : شخصية المسئولية الجنائية فى الفقه الإسلامى .

الخامس : التطبيقات الواردة فى الفقه الإسلامى للمسئولية الجنائية عن جرائم الاعتداء على البيئة .

الباب الخامس : الجزاءات المقررة شرعًا وقانونًا لجرائم الاعتداء على البيئة .

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الجزاءات المقررة فى القانون الجنائى لجرائم الاعتداء على البيئة .

وفيه مبحثان :

الأول : العقوبة .

الثانى : التدابير الاحترازية .

الفصل الثانى : الجزاءات المقررة فى الفقه الإسلامى لجرائم الاعتداء على البيئة .

وفيه مبحثان :

الأول : الجزاءات الدنيوية المقررة فى الفقه الإسلامى لجرائم الاعتداء على البيئة .

الثانى : الجزاءات الأخروية المقررة فى الفقه الإسلامى لجرائم الاعتداء على البيئة .

الفصل الثالث : مقارنة بين القانون الجنائى والفقه الإسلامى .

خاتمة : نسأل الله سبحانه حسنها ، وتتناول أهم النتائج التى توصلت إليها فى هذه الرسالة .

وأتضرع إلى الله سبحانه أن يوفقنى فى عملى هذا ، ويحفظنى من الزلل ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وينفع به طلاب العلم وقاصديه ، إنه سميع مجيب .

فصل تمهيدى

بيان مفردات عنوان الرسالة

وفيه خمسة مباحث :

الأول : مفهوم النظرية .

الثانى : تعريف الجريمة .

الثالث : تعريف البيئة .

الرابع : ماهية القانون الجنائى .

الخامس : ماهية الفقه الإسلامى .

تمهيد وتقسيم :

من المقرر فى مجال البحث العلمى أن الوقوف على حقيقة الشىء وماهيته أمر ضرورى للتناول الدقيق له بالدراسة والتحليل . ولذلك يتعين على الباحث أن يقوم ببيان المفردات الواردة فى عنوان رسالته قبل أن يخوض فى موضوعاتها ، حيث إن بيان هذه الموضوعات يتوقف على بيان تلك المفردات . وبناء عليه سأقوم فى هذا الفصل ببيان ما ورد فى عنوان رسالتى من مفردات ، وهى : النظرية ، والجريمة ، والبيئة ، والقانون الجنائى ، والفقه الإسلامى ، وذلك فى خمسة مباحث :